



# شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس الخامس / تابع -أنواع المياه



كتاب الطهارة / أنواع المياه



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

صفحة شرح الروض المربع على التليجرام ، [شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم.

أما بعد، فنكمل إن شاء الله ما بقي من باب المياه، وقبل أن نشرع في الشرح أنه على مسألتين:

**المسألة الأولى:** ذكرها لي بعض الإخوة الفضلاء من المستمعين الكرام، متعلقة بشيء ذكرته، توهم منه بعض السامعين خلاف المقصود، وهو يقول إني قلت إن الماء المشمس غير مكروه مطلقاً، وأما الماء الذي اشتد حره فإنه مكروه لشدة الحرارة، فظن بعضهم أن الماء المشمس لو اشتد حره ليس مكروهاً، وهذا ليس صواباً، وإنما قلت مطلقاً كتعبير الأصحاب، كما عبر في كشاف القناع وغيره، والإطلاق هنا بحسب المسألة. فإطلاق كل شيء بحسبه، فليس المراد أن الماء المشمس إذا اشتد حره فليس مكروهاً؛ لأن الكراهة هنا لشدة الحرارة، لا لكونه مشمساً، وإنما الإطلاق في مقابلة التقييد الذي ذكر في هذه المسألة، فإن من العلماء من كرهه في الأواني المنطبعة دون غيرها، ومنهم من فرق بين القصد وعدمه، فهذا هو الذي فيه الإطلاق، أي أنه ليس مكروهاً مطلقاً، سُخِّنَ بقصدٍ أو بغير قصد، في إناء منطبع أو غير منطبع، وليس المراد سُخِّنَ فاشتد حره أو لم يشتد حره.

وهذه فائدة، أن العلماء إذا قالوا بإطلاق أو مطلقاً، أرادوا الإطلاق عن التقييد المذكور في هذه المسألة، لا عن التقييد العام في كل مسألة، أو في كل حالة، فإن ذلك قد يُراد وقد لا يُراد، لكن الأصل أن الإطلاق يكون في مقابل التقييد الذي يُذكر في هذه المسألة، وإلا فمطلق بشرط الإطلاق هكذا ليس فيه أي قيد، ليس موجوداً، لكن مطلق في كل الاحتمالات المحتملة لهذه المسألة، نعم، يوجد، لكن هذا كله يُفهم بحسب السياق وبحسب الخلاف في المسألة، سواء كان خلافاً في المذهب أو خلافاً عالياً.

**المسألة الثانية،** أو التنبيه الثاني قبل الشرح: التباس صورة الماء الذي خلت به المرأة لطهارة كاملة عن حدث على بعض الناس، والمراد بهذه المسألة -كما شرحنا- أن المرأة إذا خلت بالماء خلوة كاملة، لم يرها أحد، ولم يشاهدها أحد، ولم يحضرها أحد، وتوضأت به أو اغتسلت لطهارة كاملة عن حدث وليس عن إزالة نجاسة، فإن ذلك لا يرفع حدث الرجل والخنثى، ولكنه يزيل النجاسة التي على بدن أو ثوب الرجل والخنثى.

ومثال ذلك -أيها الإخوة الكرام- ما كنتُ أذكره من قبل، أسرة سعيدة، تتكون من زوج وزوجة وبنتٍ وابنٍ وخنثى مُشكِل، فكان هناك ماء مَجْمَع في الحمام، في البانيو أو نحو ذلك، أو في قارورة أو ما إلى ذلك، فانقطعت المياه عن

هذا البيت، الذي أسرته سعيدة، ودخلت المرأة تفتح صنوبر المياه فلم تجد ماءً، فذهبت إلى هذا الماء الذي قد تجتمع في بانيو أو نحو ذلك، فتوضأت به، ولم تكن البنت معها، لم يشاهدها أحد، ثم توضأت وضوءاً كاملاً، ثم دخلت البنت فأخبرتها أمها أن الماء قد انقطع فتوضأت هي أيضاً. خلاص، الآن الأم لما توضأت وضوءاً كاملاً بهذا الماء، لا أتكلم عن الماء المستعمل الذي جرى على أعضائها، بل على الماء الذي اغترفت منه، هذه خلت به، فلا يرفع حدث الرجل والخنثى، البنت يصح أن تتوضأ به، ثم جاء الوالد من خارج، دخل ليتوضأ فأخبرته زوجته أنها توضأت من هذا الماء، الآن في حق هذا الرجل، في حق الزوج لا يصح أن يغتسل به من الجنابة ولا أن يتوضأ به، وجاء ابنهم البالغ، هو أيضاً كذلك؛ لأنه لا يصح أن يرفع حدثه بهذا الماء، وجاء الخنثى المشكل -الذي عندهم- فأيضاً نقول لا يصح أن يرتفع حدثه بهذا الماء، فهذه صورة المسألة بمثل لا يغيب عن أذهانكم إن شاء الله.

والحكم هنا تعبدي، وليس حكماً معللاً بل هو حكم تعبدي، وقد استشكل بعض المستمعين الكرام مسألة تعبدي، التعبدي، والحقيقة أن هذا يعني فيه نوع تفصيل، لكن لئلا نعود إليه مرة ثانية، **الحكم التعبدي** -أيها الإخوة الكرام- معناه أنه شيء غير معقول المعنى، معناه أنه شيء لا تظهر لنا علته، إذاً إذا كان لا تظهر لنا علته فلا نستطيع أن نقيس عليه، لا يصح أن نقيس عليه.

ولهذا مثلاً أصحابنا حين يقولون إن لحم الإبل ينقض الوضوء، فهذا أمر تعبدي عندنا، ليس معقول المعنى، فلا يُقاس على لحم الإبل غيره، ولذلك سيأتينا إن شاء الله أنه حتى الكبد -كبد الإبل- ولبن الإبل، والمرق الذي يكون على لحم الإبل لا ينقض الوضوء؛ لأن هذا حكم تعبدي، وإذا كان حكماً تعبدياً، فإننا لا نستطيع أن نقيس عليه.

كذلك حين يقول أصحابنا مثلاً إن الحجامَة تفسد الصيام، فهذا عندنا تعبدي، فهذا عندنا حكم تعبدي، بمعنى أنك لا يصح أن نقيس عليه، فلا نقول مثلاً: (إن العلة هي الضعف الذي يصيب بدن الصائم، وإذا كان هذا الضعف يحصل بتحليل الدم مثلاً، أو التبرع بالدم، فإن ذلك يفسد الصيام) هذا غير صحيح عند الحنابلة في المعتمد عندهم؛ لأنهم ما عللوا أصلاً هذا الحكم، بل جعلوه تعبدياً.

وهناك أحكام كثيرة تعبدية في الشريعة، كأعداد الركعات في الصلوات، والأعداد التي تكون فيها الحدود، والكفارات، وغير ذلك، هذه أمور تعبدية، والشريعة نعم مبنية على الحكمة، وكلها حكمة، لكن هناك أمور تعبدية يُختبر بها الإنسان، هل يطيع الله عز وجل أو يعصيه، هل يتوقف في طاعة الله على معرفة الحكمة الظاهرة، لا شك أن كل حكم فإن الله عز وجل فيه حكمة عرفها من عرفها وجهلها من جهلها، لكن إذا كان الإنسان لا يمتثل إلا إذا ظهرت له الحكمة، فهذا ليس عبداً لله على الحقيقة، وليس مؤمناً إيماناً صحيحاً بحكمة الله عز وجل وعلمه.

لذلك إذا قال الفقهاء هذا الحكم تعبدى، فله تفسيران، انتبه لهذا الكلام؛ لأنني لن أعود إليه مرة ثانية، وإنما أكتفي بهذا الذي أذكره الآن، فله تفسيران:

أحدهما أن يكون الحكم قد شرع ابتلاءً وامتحاناً من الله عز وجل للعباد؛ ليميز الطائع من العاصي، ويثاب المطيع على محض الطاعة والانقياد والاستسلام لله عز وجل، كما يُعاقب العاصي على محض المعصية والمخالفة، وإن لم يكن في نفس العمل لولا الأمر معنى يقتضي العمل، يعني العمل هذا اكتسب مزيته من أمر الشارع به، لولا أن الله أمر به لم يكن في هذا العمل مزية تقتضي أن يُعمل به أو أن يُثاب الإنسان عليه أو أن يكون حسناً، ليس حسناً في نفسه، وإنما اكتسب حسنه هنا من الأمر، اكتسب مزيته من كون الشرع قد وجهه بأن افعل كذا وما إلى ذلك.

وهذا تعبد حق وواقع في الشريعة عند أهل السنة خلافاً للمعتزلة ونحوهم. ومن هذا أمر الله عز وجل خليله إبراهيم بذبح ابنه، وتحريمه على أصحاب طالوت أن يطعموا من النهر إلا غرفة واحدة، وكثير من أحكام الشريعة من هذا النمط.

التفسير الثاني، أن يُعنى بالتعبد أن المكلف لم يطاع على حكمة الحكم، جملةً ولا تفصيلاً، مع أن العمل يكون مشتملاً على وصفٍ لأجله عُلق به الحكم، سواء كان هذا الوصف حاصلًا قبل نزول الشريعة وإرسال النبي صلى الله عليه وسلم، أو إن ما حصل بعد الرسالة، فهذان معنيان لقول الفقهاء هذا حكم تعبدى.

(وإن شك في نجاسة ماء أو غيره) من الطاهرات (أو) شك في (طهارته) أي طهارة شيء علمت نجاسته قبل الشك (بني على اليقين) الذي علمه قبل الشك، ولو مع سقوط عظم أو روث شك في نجاسته؛ لأن الأصل بقاءه على ما كان عليه، وإن أخبره عدل بنجاسته وعين السبب لزم قبول خبره (وإن اشتبه طهور بنجس حرم استعمالهما) إن لم يمكن تطهير النجس بالطهور، فإن أمكن بأن كان هذا الطهور قلتين فأكثر وكان عنده إناء يسعهما

وجب خلطهما واستعمالهما. (ولم يتحر) أي لم ينظر أيهما يغلب على ظنه أنه الطهور فيستعمله ولو زاد عدد الطهور، ويعدل إلى التيمم إن لم يجد غيرهما (ولا يشترط للتيمم إراقتهم ولا خلطهما) لأنه غير قادر على استعمال الطهور أشبه ما لو كان الماء في بئر لا يمكنه الوصول إليه، وكذا لو اشتبه مباح بمحرم فيتيمم إن لم يجد غيرهما. ويلزم من علم النجس إعلام من أراد أن يستعمله.

نبدأ الآن في الشرح، فنقول:

قال المؤلف -رحمه الله تعالى: "وإن شك في نجاسة ماء أو غيره من الطاهرات أو شك في طهارته أي طهارة شيء عُلِّمت نجاسته قبل الشك بنى على اليقين الذي علمه قبل الشك".

هذه مسألة متفرعة عن قاعدة من القواعد العامة -القواعد الكلية الفقهية-، أن اليقين لا يزول بالشك، وأن الأصل بقاء ما كان على ما كان، فما كان قد علم حاله أو عُلِّمت صفته، فلا تنتقل عن هذا إلا بيقين، فإذا شك الإنسان في نجاسة ماء كان يعلم أنه طهور أو طاهر، أو شك في طهارة ماء كان يعلم أنه نجس، إذاً إن شك في نجاسة ماء أو غيره من الطاهرات، كالثياب والبقع، المراد بالبقع في كلام الفقهاء يعني الأرض يعني، المكان الذي يُصلى عليه ونحو ذلك، فإذا شك في نجاسة ماء أو غيره كثوبٍ وإناءٍ وبقعةٍ وما إلى ذلك، أو شك في طهارته، وقد تيقن نجاسته قبل ذلك، يعلم أن هناك نجاسة وقعت على هذا المكان أو على هذا الثوب أو في هذا الماء فنجسته، فماذا يصنع؟ نقول: يبنى على الأصل، ما الأصل؟ الذي كان متيقنا قبل طروء الشك؛ لأن الشيء إذا كان على حال، فانتقاله عنها إلى حال آخر يفتقر إلى عدم الحال الأول ووجود الحال الآخر، وأما بقاءها وبقاء الحال الأولى فلا يفتقر إلا إلى مجرد البقاء، فيكون أيسر من الحدوث وأكثر.

إذاً الأصل أن يبقى ما كان على ما كان، وحينئذٍ لا يلزمه السؤال عما لم يتيقن نجاسته؛ لأن الأصل طهارته؛ لهذا قال المؤلف: "بنى على اليقين الذي علمه قبل الشك"، والشك هنا مطلق التردد، وليس التردد الذي على درجة السواء وهو المعنى الأصولي المراد هنا مطلق التردد ولو كان الاحتمال فيه أغلب.

قال -رحمه الله-: "ولو مع سقوط عظم أو روث شك في نجاسته" يعني وقع أو سقط عظم في الماء، وهو لا يدري هل هذا العظم من حيوان مذكى أو من ميتة، فنقول الأصل الطهارة؛ لأنك لا تتيقن أن الذي وقع في الماء نجسا فينجسه، وكذلك إذا وقع فيه روث، هل هناك روث طاهر؟ نعم، وهو روث ما يؤكل لحمه -كما سيأتينا إن شاء الله في باب إزالة النجاسة-، فروث ما يؤكل لحمه طاهر، وحينئذٍ إذا وقعت روثة غنم، أو روثة بقر، أو روثة إبل في ماء فإنها لا تنجسه، نعم إن غيرته يكون طاهرا وليس نجسا، إن غيرت لونه أو طعمه أو ريحه أو كثيرا من صفة من هذه الصفات، فهذا تغير بطاهر سقط فيه، يكون طاهرا، بخلاف روثة كلب مثلاً، أو روثة إنسان حتى، فإن ذلك ينجس الماء، إذا غيره لو كان كثيرا وكذلك لو كان قليلا ينجس بمجرد الملاقاة، وعلى مذهب المتقدمين والمتوسطين تأتي مسألة مشقة النزح.

المقصود هنا أن الروث إذا كان الإنسان قد شك هل الذي قد وقع في الماء روث طاهر أو روث نجس، إذا كان هذا الشك موجوداً فالأصل طهارة الماء؛ ولهذا قالوا: "ولو مع سقوط عظم أو روث شك في نجاسته؛ لأن الأصل بقاءه على ما كان عليه".

قال: "وإن أخبره عدل بنجاسته وعين السبب لزمه قبول خبره"، طيب، إن أخبر شخص عدل، والعدل المراد هنا ولو كان امرأة، أو كان عبداً، وكذلك الأعمى، وكذلك المستور -مستور الحال-، إذاً لو أخبره عدل مكلف، مكلف يعني بالغاً عاقلاً، ولو كان امرأة وقتاً، ولو كان مستور الحال، أو كان ضريباً يعني أعمى؛ لأن الضريب له طريق إلى العلم بذلك عن طريق الخبر أو عن طريق الحس، فإن أخبره شخص بهذه الصفة، عدل مكلف، مكلف المراد هنا بالغ عاقل ولو كان امرأة أو كان عبداً ولو كان مستور الحال.

**لماذا نقول مستور الحال؟** لأن العدل أحياناً يُطلق على العدل ظاهراً وباطناً، وأحياناً يُطلق على العدل ظاهراً فقط، فالعدالة الظاهرة هي مستور الحال، شخص لا يعلم عنه أنه فاسق، لم يظهر عليه فسق، فالأصل هنا سلامته من المفسق، فهو مستور الحال، هذا عدل ظاهراً، لكن العدل الظاهر والباطن هو الشخص الذي حُبر، عُرف باطنه، وخولط، وزكاه من يوثق بتركته، فمثلاً إذا ذهب يشهد عند القاضي، فالقاضي لا يكتفي بمستور الحال، لابد من مَنْ يَعِدُّه، مَنْ يَزَكِّيه، نعم هو عدل ظاهراً ولم يظهر عليه مفسق، لكن في الشهادات لابد أن يكن عدلاً ظاهراً وباطناً، هناك مسائل تأتينا في الفقه إن شاء الله لابد من العدالة الظاهرة والباطنة، لكن هنا نكتفي بالعدالة الظاهرة فقط، فما لم يظهر على الشخص مُفسق، فإنه عدل ظاهراً، فإن اخبر وعوشر وخولط وعلم أنه شخص مدخله كخرجه، وظاهره كباطنه، فهذا عدل ظاهراً وباطناً، طبعاً ليس المراد بالعدل الباطن وهو الجزم بأن باطنه إيمانٌ ويقين، قد يكون منافقاً، نحن لا ندري عن هذا، إنما المراد هنا أنه خولط وعوشر، فلم يظهر عليه شيء، فركاه مزكٍ أنه ثقة، وأنه عدل، وأنه لا يأتي بما يفسقه.

طيب، فإن أخبر عدل مكلف، المؤلف هنا قال: "وإن أخبره عدل" المراد عدل مكلف -كما ذكرنا-.

"بنجاسته" قال: هذا الماء نجس، أو وقع فيه ما نجسه، **فهل يقبل خبره؟** نقول إن عين السبب يلزم قبول خبره، إذاً لابد من أمرين:

1- أن يكون الخبر عدلاً مكلفاً.

2- الثاني: أن يعين السبب.

لو حصل أحدهما دون الآخر لا يلزم قبول الخبر، لماذا؟ لجواز أن يكون، أولاً: إذا كان على غير عدل فقد يكون كاذباً، والأصل التثبت "إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا"، حينئذٍ لا تنتقل عن اليقين الموجود في الماء، الذي علمناه يعني في الماء.

طيب، فإن لم يعين، طيب هو عدل وثق بخبره ولكنه لم يعين السبب، لم يقل نجس من أجل كذا، قال الماء نجس، جاء يتوضأ فقال: (يا فلان، الماء نجس، انتبه)، ولم يذكر له سبب النجاسة، فلا يلزمه قبول الخبر، لماذا؟ لجواز أن يكون نجساً عند المخبر دون المخبر -مع اختلاف المذاهب- فمثلاً الروثة التي وقعت، روثه مأكول اللحم، والمخبر شافعي يرى أن الروث كله نجس، والمخبر حنبلي يرى أن روث ما يؤكل لحمه طاهر، حينئذٍ لا يلزمه أن يقبل، لماذا؟ لأنه قد يكون نجساً عند المخبر دون المخبر، أو يكون وسوسة؛ ولهذا قالوا: "ولو كان فقيهاً موافقاً" حتى لو كان حنبلياً مثلك، أو كان شافعيّاً وأنت شافعي مثلاً، فلا يلزمك القبول ما لم يعين السبب؛ لاحتمال أن يكون موسوساً، فينجس بما لا يحصل به التنجيس.

وكذلك إذا أخبره بما يسلبه الطهورية مع بقاء الطهارة، نفس الكلام، يعني هذا في الإخبار بالنجاسة والإخبار أيضاً بالطهارة، بكونه طاهراً ليس طهوراً، فيعمل المخبر بمذهبه فيه.

إذاً لابد أن يعين السبب فإن لم يعينه لم يلزمه قبوله؛ لاختلاف الناس في سبب نجاسة الماء، وقد يكون إخباره بنجاسة الماء على وجه التوهم كالوسوسة، ولا يلزم السؤال عن السبب، ولا يلزم الإنسان أن يسأل عن السبب، ولا عما لم يتيقن نجاسته.

طيب، هل يلزم من علم التنجيس أن يُعلم من أراد استعماله؟ اختلف الإقناع والمنتهي في هذه المسألة، فصاحب الإقناع قال: "يلزم إن شُرطت إزالتها للصلاة" ومفهوم كلامه أنه إن لم تشرط إزالتها للصلاة كالدّم اليسير وما تنجس به لم يجب إعلامه؛ لأن العبادة لا تفسد باستعماله في غير الطهارة، وهذا أحد الاحتمالات الثلاثة في المسألة، وظاهر ما قطع به في المنتهى أنه يلزمه أن يُخبره مطلقاً.

إذاً، قال: "وإن أخبره عدل بنجاسته وعين السبب، لزمه قبول خبره" هنا تنبيه على ما في حاشية ابن قاسم (ص 94)، قال: "أي عين المميز العدل المكلف" وقول المميز هنا غلط، ولعلها المخبر، أي عين المخبر العدل المكلف، وكذلك هي في حاشية ابن فيروز، وهو ينقل من ابن فيروز كثيراً، بل جل حاشية ابن فيروز موجودة عند ابن قاسم -رحمهما الله-، فإما أنها تصحفت عليه أو شيء؛ لأن المميز هنا غلط محض كما ذكرت أنه لابد أن يكون عدلاً



مكلفًا؛ ولهذا قال في الإقناع: "لا كافر وفاسق ومجنون وغير بالغ" وهو المميز، قال الشارح: "ولو مميزًا"، فلا يلزم قبول خبره، إذًا قوله "ميز" هنا غلط.

طيب، قال -رحمه الله- في الروض: "وإن اشتبه طهور بنجس حُرِّم استعمالهما" اشتبه ماء طهور بماء نجس، عندي إناءان أحدهما طهور والثاني نجس، لكنني لا أدري أيهما الطهور وأيها النجس، قال المؤلف: "حُرِّم استعمالهما".

أي، قال: "إن لم يمكن تطهير النجس بالطهور فإن أمكن بأن كان الطهور قلتين فأكثر وكان عنده إناء يسعهما وجب خلطهما واستعمالهما"؛ لأنه بهذا يتطهر النجس، إذا كان الطهور قلتين فأكثر وعندي إناء يسعهما، ولن يحصل تغير لهذا الطهور، لو أضفت هذا إلى هذا، فإنه حينئذٍ يلزمه، لماذا؟ لأنه يطهر هذا بهذا، ويجب حينئذٍ خلطهما واستعمالهما؛ ليمكن من الطهارة الواجبة، لكن إن اشتبه طهور بنجس، ولم يتمكن من خلطهما معاً فيكونا ماءً طهورًا، قال: "حُرِّم استعمالهما".

"ولم يتحرر أي لم ينظر أيها يغلب على ظنه أنه الطهور فيستعمله ولو زاد عدد الطهور ويعدل إلى التيمم إن لم يجد غيرهما" طيب، إن علم النجس بعد تيممه وصلاته لم يُعد كمن تيمم لعدم الماء ثم وجده بعد أن صلى، وعلم من هذا أنه إذا علم في الصلاة وجب عليه القطع والطهارة والاستئناف، يعني ابتداء الصلاة مرة ثانية، وكذلك الطواف.

وإن توضأ من أحدهما حالة الاشتباه، فبان أنه الطهور لم يصح وضوؤه، إذًا يجب أن يتركهما، يجتنبهما معاً، ولا يجوز أن يتحرى، وإن توضأ من أحدهما حالة الاشتباه بدون يقين أنه الطهور، فبان أنه الطهور، لم يصح وضوؤه كما لو صلى قبل أن يعلم دخول الوقت فصادفه، وظاهر هذا سواء تحرى أو لا، ظاهر كلامهم أنه سواء تحرى أو لا، خلافاً للإنصاف، حيث قال: "من غير تحري"، وعارضه في شرح المنتهى -المصنف ابن النجار رحمه الله-، حيث قال: "قال في الإنصاف لو توضأ من أحدهما من غير تحري فبان أنه طهور لم يصح وضوؤه على الصحيح من المذهب وقيل يصح، وأطلقهما في الحاوي الكبير والفائق، انتهى. قال ابن النجار: والظاهر أن قوله: "من غير تحري" ليس بشرط على المذهب؛ لأن التحري ليس مطلوباً منه وإنما الواجب عليه التيمم" وهذا أيضاً ظاهر الإقناع.

طيب، قال -رحمه الله-: "ويعدل إلى التيمم إن لم يجد غيرهما" لأنه حينئذٍ كعدم الماء؛ لأن الممنوع شرعاً كالمعدوم حساً، إذا قلنا يحرم استعمالهما فوجودهما كعدم، حينئذٍ يعدل إلى التيمم، هذه من القواعد، أن الممنوع شرعاً كالمعدوم حساً، فهو الآن عادم للماء، صحيح عنده ماء، لكنه في حكم العادم للماء.



قال: "ولا يُشترط للتيمم إراقتها ولا خلطها؛ لأنه غير قادر على استعمال الطهور أشبه ما لو كان الماء في بئر لا يمكنه الوصول إليه" حينئذٍ لا نقول يلزمك أن تُريق الإناءين ولا أن تخلطها؛ لأنك يحرم عليك استعمالهما معاً، فهذا الفعل ليس مشروطاً، أنت كالعادم في الحقيقة، فلا يُشترط أن تريقها حتى يصدق عليك أنك عادم، ولا يُشترط أن تخلطها معاً ليحصل التنجيس يعني، لكن طبعاً المراد هنا "ولا خلطها" يعني إن لم يمكن تطهير أحدهما؛ لأن إن أمكن تطهير أحدهما بالآخر لزم الخلط كما سبق؛ ليتمكن به من الطهارة الواجبة.

قال: "وكذا لو اشتبه مباح بحرم فقيم إن لم يجد غيرهما" لو اشتبه مباح بحرم مثلاً ثوب مباح بثوب مغصوب، أو ماء مباح بماء مغصوب، فيتيمم إن لم يجد غيرهما.

"ويلزم من علم النجس إعلام من أراد أن يستعمله" كما ذكرت أن هذا ما عليه المنتهى، خلافاً للإقناع، فإنه قيده بما لو قيل إن إزالتها ليست شرطاً لصحة الصلاة، قال عثمان -رحمه الله: "لعل محله إذا كان نجساً عندهما لا عند أحدهما وأن مثله الطاهر إذا رأى من يريد أن يتوضأ به مثلاً". طيب، إذاً مشى هنا على ظاهر المنتهى.

(وإن اشتبه طهور بطاهر) أمكن جعله طهوراً به أم لا (توضأ منهما وضوءاً واحداً) ولو مع طهور بيقين (من هذا غرفة ومن هذا غرفة) ويعم بكل واحدة من الغرفتين المحل (وصلى صلاة واحدة) قال في (المغني والشرح): بغير خلاف نعلمه، فإن احتاج أحدهما للشرب تحرى وتوضأ بالطهور وتيمم ليحصل له اليقين (وإن اشتبهت ثياب طاهرة بـ ثياب (نجسة) يعلم عددها (أو) اشتبهت ثياب مباحة (بـ) ثياب (محرمة) يعلم عددها (صلى في كل ثوب صلاة بعدد النجس) من الثياب، أو المحرمة منها ينوي بها الفرض احتياطاً، كمن نسي صلاة من يوم (وزاد) على العدد (صلاة) ليؤدي فرضه بيقين، فإن لم يعلم عدد النجسة أو المحرمة لزمه أن يصلي في كل ثوب صلاة حتى يتيقن أنه صلى في ثوب طاهر ولو كثرت، ولا تصح في ثياب مشتبهة مع وجود طاهر يقيناً، وكذا حكم أمكنة ضيقة، ويصلي في واسعة حيث شاء بلا تحر.

قال: "وإن اشتبه طهور بطاهر أمكن جعله طهوراً به أم لا، توضأ منهما وضوءاً واحداً ولو مع طهور بيقين، من هذا غرفة ومن هذا غرفة" أو من هذا غرفة لو قدمنا الفعل يعني يتوضأ، يأخذ من هذا غرفة ويأخذ من هذا غرفة.

"ويعم بكل واحدة من الغرفتين المحل، وصلّى صلاة واحدة" إذا المسألة السابقة مسألة اشتباه طهور بنجس، والنجس لا يجوز استعماله والطهور يستعمل لكن هنا يغلب جانب الحظر؛ لأنه إذا اجتمع حائزٌ بمبيح رُجِح جانب الحظر، أما في هذه المسألة فعندي طهور وطاهر، الطهور يُتطهر به شرعاً، الطاهر لا يحرم استعماله لكن فقط لا يتطهر به شرعاً، لا يستعمل في العبادات.

إذن هو لو استعمل الطاهر لن تتعدى النجاسة إليه، ليس هناك إثم في استعماله، وهو سيستعمل الطهور والطاهر معاً فحينئذ لا يلزمه أن يعدل إلى ماء ثالث، يعني لو كان عندي اشتباه في إناءين، هذا طهور وهذا طاهر بيقين، أحدهما طهور والآخر طاهر، وعندني إناء أعلم يقيناً أنه ماء طهور، بدون حاجة إلى هذا الاشتباه، هل يلزمني أن أنتقل إلى الإناء الثالث الذي أعلم يقيناً أن مائه طهور؟ لا، لا يلزمني، لماذا؟ لأنه يصح أن أتوضأ من هذين الإناءين وضوءاً مجزئاً، يعني يمكن أن أتوضأ منه وضوءاً مجزئاً، بخلاف مسألة الطهور والنجس، لو كان عندي إناء ثالث فيه ماء طهور بيقين فالواجب أن أستعمله وأن أترك هذين المشتبهين.

لكن هنا في هذه المسألة سواء أمكن جعله طهوراً به أم لا، وسواء كان عندي ماء آخر أو لا، إن اشتبه طهور بطاهر أمكن جعله طهوراً به أم لا، توضأ منهما وضوءاً واحداً، فينوي أنه يتوضأ الآن ينوي رفع الحدث، ويتوضأ وضوءاً واحداً، يأخذ من هذا غرفة ويأخذ من هذا غرفة، إذن حصل له الغسل بماء طهور بيقين؛ لأن الواجب في الوضوء غسلة واحدة، وهو الآن قد غسل غسليتين، طبعاً لو زاد ثلاثاً ليس هناك إشكال، لكن هو يتكلم عن القدر المجزئ، القدر المجزئ هنا أن تأخذ من هذا غرفة ومن هذا غرفة، فيحصل لك الغسل بطهور بيقين.

"ويعم بكل واحدة من الغرفتين المحل" لأن لا بد أن تكون الغسلة الواحدة مجزئة، لا يعتمد أن هناك غسلة ثانية، لا بد أن تكون الواحدة مجزئة حتى نعتد أن أحد المائتين طهور وقد حصلت به غسلة مجزئة.

"وصلّى صلاة واحدة. قال في المغني والشرح: بغير خلاف نعلمه" المغني لابن قدامة طبعاً، والشرح هو الشرح الكبير -كما سبق-.

"فإن احتاج أحدهما للشرب تحرى وتوضأ بالطهور وتيمم" فإن احتاج أحدهما للشرب تحرى، وكيفية التحري أن ينظر ما يغلب على الظن، كتغير ونحوه، ويشترط له شرطان:

1- أولاً: أن يكون للمشتبهين أصل في الحل.

2- ثانياً: بقاؤهما.

ويلزم من اشتبه عليه طاهر ونجس، وأراد أن يشرب، أن يتحرى لحاجة الشرب والأكل؛ لأنه حال ضرورة، كما ذكر في المنتهى والإقناع، لكن هنا إن احتاج أحدهما في الطهور والطاهر، إن احتاج أحدهما للشرب تحرى، وتوضأ بالطهور، يعني في ظنه، وتيمم.

"ليحصل له اليقين" وعرفنا هنا أن الحاجة دون الضرورة، الحاجة يمكن الاستغناء عنها، لكن الضرورة يتضرر الإنسان بفقدائها، وهنا لما يذكرون في الماء إذا احتاج إليه مثلاً تزول الكراهة، يعني إذا لم يكن عنده غيره، فحينئذٍ تزول الكراهة.

طيب، قال: "وإن اشتبهت ثياب طاهرة بثياب نجسة يعلم عددها أو اشتبهت ثياب مباحة بثياب محرمة يعلم عددها" عندي مثلاً خمسة أثواب، أعلم أن فيها ثلاثة نجسة، واثنان طاهران، طبعاً فرض المسألة حيث لا يمكن التطهير، لو عندك ماء تطهر به الثياب النجسة، خلاص طهرها، لا إشكال في هذا، لكن كلامنا حيث لا يمكن التطهير، وحيث لا يمكن أن تأتي بثوب تتيقن طهارته أو تشتري ثوباً مثلاً أو يعني لا يمكن لك صورة تصلي فيها بطاهر يتيقن، عندي ثياب طاهرة ونجسة مشتهية، عندي ثياب مباحة ومحرمة كالمغصوبة يعني، ثوب مغصوب مثلاً، واشتبهت عليه، لكنني أعلم العدد، أعلم أن ثلاثة أثواب نجسة، أو ثلاثة أثواب مغصوبة، من خمسة، فماذا يصنع الإنسان؟

قالوا: "صلى في كل ثوب صلاة بعدد النجس من الثياب أو المحرم منها، ينوي بها الفرض احتياطاً، كمن نسي صلاة من يوم" الآن شخص يقول: (أمس، فاتتني صلاة، ولا أدري ما هي) فحينئذٍ نقول عليك أن تصلي الصلوات كلها؛ لأنه يحتمل أن تكون الفجر أو الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء، طيب لو قال: (فاتتني صلاة رابعة) فحينئذٍ لا نلزمه بالفجر والمغرب، لكن نلزمه بالظهر والعصر والعشاء.

إذاً، يصلي في كل ثوب صلاة بعدد النجس أو المحرم ويزيد صلاة، قال: "وزاد على العدد صلاة؛ ليؤدي فرضه بيقين" لأن لو قلنا ثلاثة أثواب نجسة من خمسة فلو صليت في أربعة أثواب فقد أصبت الصلاة، فقد حصلت صلاتك بثوب طاهر بيقين، فلا تزيد عن صلاة بكل ثوب، وحينئذٍ يتحقق لك أنك صليت في ثوب طاهر أو في ثوب مباح.

"فإن لم يعلم عدد النجسة أو المحرمة لزمه أن يصلي في كل ثوب صلاة" حينئذٍ يصلي في الخمسة أثواب، لو عنده خمسة ولا يدري، ويقول لا أدري ما الطاهر من النجس، فيها نجس، وفيها طاهر، لكنني لا أدري العدد، فنقول: صل فيها جميعها، ويحصل لك ما دمت تتيقن أن فيها ثوباً طاهراً ولو واحداً، وأنت لا تدري العدد، نقول: صل فيها جميعاً، وتحصل لك الصلاة في ثوب طاهر بيقين.

قال: "حتى يتيقن أنه صلى في ثوب طاهر، ولو كثرت" لأن هذا شيء نادر، والنادر لا حكم له، يعني لا يقال هذه مشقة، والمشقة تجلب التيسير، نعم هذا لما يكون الشيء متكرر، فيُراعى لكثرة تكرره، فتُراعى المشقة، لكن إذا كان شيء نادر، لا يحصل في العمر إلا مرة، ربما لا يحصل لعدد كبير من الناس، آلاف البشر لا تمر عليهم هذه المسألة أصلاً في حياتهم مرة واحدة، فحينئذٍ إذا حصلت مرة، لا إشكال، حتى لو شق عليه؛ لأن هذا نادر، والنادر لا حكم له، ويلحق بالغالب.

طيب، قال: "ولا تصح في ثياب مشتبهة مع وجود طاهر يقيناً" لأن هذا فيه عدم الجزم بالنية من غير حاجة، إذاً لو أمكنه تطهير ثوب، يلزمه ذلك، لكن كلامنا حيث لا يمكنه.

قال: "وكذا حكم أمكنة ضيقة" يعني الأمكنة الضيقة، كالثياب المشتبهة، الطاهرة بالنجسة، والمباحة بالحرمة، لو كان عندي أمكنة ضيقة، أنا في مكان معين مثلاً، وفيه ثلاث جهات نجسة وجهة طاهرة، طبعاً إلى جهة القبلة، لكن أقصد يعني أركان في المكان، فيصلي في هذه الأركان كلها، حتى يصيب بقعة طاهرة بيقين.

أما الأمكنة الواسعة، قال: "وكذا حكم أمكنة ضيقة" يعني فلا يتحرى، بل إن تنجس ركنان يصلي في ثلاثة، وإن تنجس ثلاثة يصلي في الأربعة الأركان، وهكذا. لكن في الأمكنة الواسعة، قال: "ويصلي في واسعة حيث شاء بلا تحرٍ" فلو أن شخصاً دخل مسجداً، وليس ضيقاً، بل مسجد واسع، ويعلم أن هناك بقعة فيها نجاسة، هناك مكان معين في المسجد فيه نجاسة، لكن لا أدري أين هو تحديداً، فنقول صل حيث شئت بلا تحرٍ؛ دفعاً للحرج والمشقة.

فلو أن شخصاً كان يصلي في مسجد، وعلم أن صبيّاً بال على مكان معين في المسجد، على سجاده، ولم يطهر، ثم جاء بعد مدة وقد نسي، أين كان يصلي الصبي، في الصف الأول أم الصف الثاني أم الصف العاشر، فنقول صل حيث شئت بلا تحرٍ.

فإن قيل ما الفرق بين قولهم في اشتباه الماء الطهور بالطاهر وأنه يتوضأ منها وضوءاً واحداً وذلك ليحزم بالنية، مع قولهم في الثياب إنه يصلي في كل ثوب صلاة بعدد النجس أو المحرم ويزيد صلاة وهذا أيضاً غير جازم بالنية، غير جازم الذي يصلي فيه هو الطاهر المباح، فما الفرق؟ فنقول هناك ثلاثة فروق:

1- أولاً: أن الماء يستطيع فيه الجزم بالنية بالطريقة التي ذكروها، وأما الثياب فكان الأصل ألا يصلي إلا وهو جازم بالنية، ولكن يتعذر ذلك، فحولت القاعدة للضرورة.

- 2- ثانياً: أن باب التطهر بالماء؛ باب فعل للمأمورات، وباب التخلي عن النجاسات؛ باب ترك للمحظورات، والأول لا يسقط بالجهل والنسيان بخلاف الثاني عند بعض العلماء، على قاعدة شيخ الإسلام -رحمه الله- وجماعة من أهل العلم، فإن المصلي بالثوب النجس -عندهم- إذا لم يعلم ذلك حتى انتهت صلاته، ولم يعلم بعدها أنها كانت فيها -عندنا وعندهم حتى لو علم- لا حرج عليه، وصلاته صحيحة، بخلاف ناسي الحدث فعليه الإعادة، فهذا غير جازم أن الثوب نجس أو محرم، وصلاته حال جملة بذلك صحيحة.
- 3- الفرق الثالث: أنه باني على الأصل في المسألتين، فإنه في مسألة المياه محدث يقيناً فلا بد من الجزم برفع الحدث لتصح صلاته، أما في الثياب فالأصل في الثياب الطهارة، وغلب الظاهر على الأصل فأوجبنا عليه أن يصلي في كل ثوب صلاة؛ لأن الشبهة قوية، لكنه في كل ثوب يصلي فيه، الأصل فيه الطهارة.

فائدة أخيرة: لا تصح إمامة من اشتبهت عليه ثياب طاهرة بنجسة إذا صلى فيها.

نكتفي بهذا القدر، ونقف عند باب الآنية، يكون ذلك في الدرس القادم إن شاء الله، ونسأل الله عز وجل أن يرزقنا وإياكم علماً نافعاً وعملاً صالحاً، وأن يوفقنا وإياكم لما يحب ويرضى من القول والعمل، ويتقبل منا ومنكم صالح الأعمال، وشكر الله لكم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.